

كفى!



الأشخاص المعوقين.. وتذرعتم بأن العجز فينا نحن، والواقع هو أن ذهنيتم هي العاجزة عن إدارة التنوع الحضري. نعم، لدرجة أنكم لم تفلحوا في شيء للتحول نحو مجتمع دامج. وغاب عنكم أن الدمج شرعة الحقوق، والحقوق هي مدمك الديمقراطية والتماسك الاجتماعي.

انتظرناكم، ودعمناكم بكل إمكانياتنا لتنتقلوا من مبادرات محدودة إلى سياسات وطنية. ولم نلق منكم سوى الوعود الفارغة.

أربع عشرة سنة مرت على صدور الاتفاقية لدولية لحقوق الأشخاص المعوقين، ولم تصدق عليها، علماً أنكم أوردتم في بياناتكم الوزارية مراراً وتكراراً عن عزمكم للانضمام الى هذه الاتفاقية.

لكن يبدو أنكم تستخدمون بياناتكم الوزارية للزينة والديكور فقط.

سيلفانا اللقيس

بصلة. أو همتم الرأي العام بأننا عاجزون، وبأننا نستحق الشفقة والرحمة والإحسان. في الوقت نفسه، تمسكنا بالحقيقة، وهي أن حقوقنا الضائعة يجب أن تنتزع، فطالبنا وناضلنا من أجل قانون يكرس حقوقنا ويدخلنا إلى الوطن من البوابة العريضة. أمنا بدولة القانون، وبأننا أخيراً سنجي المساواة.

مرت عشرون سنة وأنتم تماطلون، وتنتهكون القانون وتفتكون بحايتنا. نعم، تفتكون بها، فسياسة الإقصاء الممنهج والإبعاد القصري عن العيش الكريم مورس علينا جميعاً. هي جريمة عندما نمنع من العيش ضمن بيتنا ومع أهلنا.

هي جريمة عندما لا يسمح لنا بالتعلم والعمل والتنقل، بالترفيه والثقافة والصحة والحقوق السياسية.

لم تقروا مرة ميزانية لتطبيق بنود القانون طوال عشرين سنة.

لم تدرجوا مرة مقاييس ومعايير تحول الخدمات في المرافق العامة لتشمل

عشنا في الذل والحرمان. دفعنا الثمن في كل المراحل.

صبرنا على العيش على الهامش. تحملنا العيش مأسورين في المساحة الضيقة التي رسمتها لنا ذهنياتكم المتخلفة، حيث حكمت علينا بالعيش في مؤسسات تشبه القلعة المهجورة في الجزر البعيدة، مهجورة من كل ما هو إنساني، وقطعت عنا شريان الحياة، وقلتم لنا إنها مكاننا، واستخدمتمونا بأبشع صور التسول لتجنوا الأموال على أجسادنا، أو حكمت علينا أن نعيش رهائن بيوتنا الفقيرة ضمن بيئة معيقة تمنعنا من أدنى شروط الحياة الكريمة. وحولتمونا، بشكل ممنهج، إلى ضحايا ضعفاء عاجزين ومجردين من كل وسائل الحياة.

لكن، وبالرغم من ذلك تمسكنا بحقنا بالحياة، وبوطننا وبمواطنيتنا، وعرفنا طريقنا، وأدركنا مصدر الإعاقة الكامن في ذهنيتم التي تدير البلاد.

واجهنا طغيان تخلف نظرتكم إلينا، التي تحكم علينا وتصفنا باسماء لا تمت



وإداراتها، ودعوتها للالتزام بحقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية.

سبقت العمل على الأرض عملية التواصل مع الأفراد من قبل فريق الطوارئ، بهدف معرفة أوضاعهم الاقتصادية والصحية خلال الأزمة وتحديد من منهم الأكثر حاجة إلى التدخل والدعم بالتوازي مع تلقي الاتصالات عديدة من قبل الأفراد لطلب المساعدة. وقد وصل الأفراد الذين كانوا على اتصال مباشر بفريق العمل خمسمئة شخص. ومن جهته، قام فريق العمل بالتواصل مع جهات ومؤسسات لتوفير الدعم وفق الحاجات، بالإضافة إلى مبادرات فردية قام بها عدد من الأشخاص مشكورين مع رغبتهم بعدم إظهار أسمائهم، أهم هذه الجهات: منظمة الأطباء الدولية، دار البر اللبناني، شركاء برنامج الدمج الاقتصادي والاجتماعي في القطاع الخاص، بلدية النبطية الفوقا، بلدية شقرا، بلدية برالياس، مستشفى شتورة، الهيئة الطبية الدولية، اتحاد الشباب الديمقراطي، مونة - بالمونة، جمعية حركة من أجل السلام، حملة "الحقي"، مبادرة "حلوة يا بلدي"، بالإضافة إلى أفراد متبرعين وجمعيات عائلية وناشطين اتحاديين قدموا تبرعات مالية.

في المحصلة، وصلت مساعدات مختلفة (طبية، غذائية، صحية، عينية، ومالية) إلى 559 شخصاً (239 إناث، و320 ذكور) بغض النظر عن المنطقة أو الجنس أو الجنسية، منهم 14 شخصاً غير معوق. أما توزيع هؤلاء الأشخاص فكان على النحو المبين في الجدول أدناه:

واكب "الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً" الأزمة المستجدة بعد تفشي فيروس كوفيد-19، عبر سلسلة من الإجراءات في إطار "برنامج الطوارئ"، الذي انبثقت عنه "جملة جود". وذلك لتخفيف الأضرار وحماية الفئات المهمشة. وكانت معايير العمل التي اعتمدها مرنة ومجردة من أي تمييز مبنية على الحق الإنساني والحفاظ على سلامة الإنسان وكرامته، مع لحظ المعايير الجندرية والفئة العمرية واستقبال الجميع بغض النظر عن الجنسية. أما المعايير المتبعة في الاستهداف فكانت: عائلات تضم اشخاصا معوقينا، أو معيلا من الاشخاص المعوقين، أو عائلات تضم اشخاصا من كبار السن، أو معيلا من الاشخاص كبار السن، والعائلات الأكثر فقرا، أو لم تسفيد من جهات اخرى. كذلك عائلات لم تستفيد من المساعدة المالية الموعود بها من قبل مجلس الوزراء. كما استهدف البرنامج أفرادا معوقين من جميع الاعاقات، وأفرادا من كبار السن، وأفرادا ذوي أمراض مزمنة.

وقد قدمت أمانة سر الاتحاد، عبر تقرير مفصل للزميل جهاد إسماعيل، تقريرا مفصلا، حدد إطار التدخل بتأمين الحاجات الخاصة والضرورية للأفراد والعائلات، ضمن فئتي الأشخاص المعوقين وكبار السن. أما الإطار الجغرافي للتدخل فكان بيروت، جبل لبنان، بعض من أفضية الشمال، البقاع الأوسط والشمال، صيدا، ومعظم أفضية لبنان الجنوبي. ولم يغب أثناء التدخل الجانب الحقوقي، وضرورة العمل ضمن المسار الإغاثي على مساءلة الحكومة

منطقة	عدد	اناث	ذكور	لبناني	سوري	فلسطيني	مصري	غير معوق
جبل لبنان	122	46	76	120	1	1	0	5
بيروت	49	25	24	41	4	4	1	5
البقاع الاوسط	116	50	66	99	9	7	1	3
البقاع الشمالي	200	91	109	136	49	14	0	0
الجنوب	68	25	43	68	0	0	0	1
الشمال	4	0	0	4	0	0	0	0
مجموع:	559	239	320	468	63	26	2	14

حقوقهم التي حصلوها بقوة القانون، والتي لا تزال حبراً على ورق. مئة ومادتان مقسمة على عشرة أبواب من الحقوق المختلفة، كأنها لم تكن بسبب العراقيل الكثيرة. وهي عراقيل بسيطة، لكنها خارج حسابات الدولة، ولا تتعدى مهمة إصدار المراسيم التطبيقية للمواد القانونية. المراسيم لهذا القانون وغيره "لم تعد هناك قدرة على إحصائها لكثرتها".

[لقراءة المقالة اضغظي هنا.](#)

وأجرت الصحافية لور أيوب تحقيقاً صحافياً في "المفكرة القانونية" بعنوان "20 عاماً على القانون 220/2000: الأشخاص المعوقون مكانك راوح"، تحدثت فيه إلى عدد من الناشطين في حملة #بدي_حقي، متناولة قضايا العمل اللائق، والدمج التربوي، والوصول إلى الوظيفة العامة عبر مجلس الخدمة المدنية.

[لقراءة التحقيق اضغظي هنا.](#)

تفاعل الإعلام المرئي والمكتوب والالكتروني مع حملة #بدي_حقي خلال شهر حزيران، حيث ظهرت فيديوهات الحملة على أكثر من قناة لبنانية، تزامناً مع مطالبة الأشخاص المعوقين بحقوقهم لمناسبة مرور عشرين عاماً على صدور القانون 220/2000. وقد خصصت جريدة "البناء" زاوية شبه يومية للحديث عن هذه الحقوق، مع التنويه بدور الصحافية ليال خروبي في متابعة هذا الملف.

كما أجرت الصحافية راجانا حمية في صحيفة الأخبار جردة لما طبق من بنود القانون 220/2000 مع الزميلة سيلفانا اللقيس، في مقالة بعنوان "قانون «حقوق الأشخاص المعوقين»: «عشرون عاماً من حبر على ورق!». مما جاء فيها: عقدان من الزمن كانا قد توّجا نضالاً طويلاً خاضه هؤلاء، صاروا مجرد رقم للذكرى. الخيبة، اليوم، تأتي بجرعة أكبر.

فبعد كل هذا الوقت، لم يحظ الأشخاص المعوقون بأبسط

متابعة

تخط في قرارات التعبئة العامة

فيما يواجه المواطنون اللبنانيون خطراً من الانتشار المتزايد لوباء كوفيد - 19، استمرت وزارة الداخلية والبلديات في التخفيف من القيود التي كان مجلس الوزراء قد وضعها مع إعلان حالة التعبئة العامة في البلاد في آذار الماضي، وقد شهد شهر حزيران عدداً من القرارات والتعميمات الوزارة التي خففت من تلك القيود، وقد تحولت نهاية الأمر إلى مجرد تمنيات على المواطنين من قبل وزارة الصحة، التي انحصر دورها في إحصاء يومي لأعداد المرضى.

بذريعة الضرورة الاقتصادية باتت حالة التعبئة العامة شكلية، واستنفذ لبنان قدرته على إمكانية احتواء الوباء، وبالتالي علينا أن نتحضر للدخول في مراحل أسوأ من التي سبقت، أي أن مرحلة إعادة فتح المطار أمام الملاحة الجوية التجارية قد تكون كارثية.

أصدرت وزارة الداخلية والبلديات تعميمين حملا الرقمين 55/أ.م. و57/أ.م، فصل بينهما أسبوع واحد من 7 إلى 14 حزيران، يتعلقان بتعديلات في تحديد فتح وإقفال المؤسسات، ما لبثت أن عدلتها بتعميم ثالث في 20 حزيران، حمل الرقم 58/أ.م. ثم ما لبثت أن ألغت نهائياً توقيت حركة السير في الشوارع والطرق وكذلك مواقيت فتح وإقفال المؤسسات الصناعية والتجارية. وبالتالي لم يعد يتبق من إعلان التعبئة العامة في مواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا ما يستلزم أي إجراء من قبل الوزارة المعنية بهذه التعبئة. اللهم إلا الإعلان عن محاضر ضبط بحق من لا يرتدي كمامة، أو بضرورة الإبقاء على مسافة أمانة بين الأشخاص.. فلا محاضر الضبط سطرت، ولا المسافة الأمانة التزم بها. وبدا الأمر في كثير من المناطق اللبنانية وكأن الناس في عطلا صيفية.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
مذكرة رقم ٦٣/أ.م./٢٠٢٠

جانب محافظة مدينة بيروت
جانب محافظة جبل لبنان
جانب محافظة لبنان الشمالي
جانب محافظة لبنان الجنوبي
جانب محافظة البقاع
جانب محافظة النبطية
جانب محافظة عكار
جانب محافظة بعلبك - الهرمل
جانب المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي
جانب المديرية العامة للأمن العام

الموضوع: إلغاء توقيت حركة السير في الشوارع والطرق ومواقيت فتح وإقفال المؤسسات الصناعية والتجارية.

المرجع: المرسوم رقم ٦٢٩٦ تاريخ ٢٤/٤/٢٠٢٠.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبيّن أعلاه،
وتطبيقاً للمراسيم رقم ٦٢٩٦ تاريخ ٢٤/٤/٢٠٢٠ ورقم ٦٢٢٩ تاريخ ٥/٥/٢٠٢٠ ورقم ٤٣ تاريخ ٦/٤/٢٠٢٠،
وعطفاً على المذكرة رقم ٥٨/أ.م./٢٠٢٠ تاريخ ٢٠/٦/٢٠٢٠ المتعلقة بتحديد أوقات فتح وإقفال المؤسسات المستثناة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٣/٢٠٢٠ تاريخ ٢٤/٣/٢٠٢٠ و٤٤/٢٠٢٠ تاريخ ٢٦/٣/٢٠٢٠،
وبناءً لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء.

لـ حقي: ندوة حول المصطلح



مع استمرار الجدل الذي أطلقه المجلس النيابي اللبناني حول المصطلحات المتعلقة بالإعاقة، وبعد إصداره قانوناً مستهجناً غير فيه مصطلح "الشخص المعوق" الذي نص عليه القانون 220/2000 إلى "شخص ذو حاجات خاصة"، ما أعادنا عشرين عاماً إلى الوراء.

ذلك بالإضافة إلى مصطلحات ناتجة عن الثقافة المتوارثة التي تحصر الأشخاص المعوقين في خانتي "الأبطال" أو "الضحايا"، وتكرس منطق التمييز في هذه المصطلحات.

وجدت منظمة "لحقي" فسحة لتنظيم ندوة عبر تقنية زوم، في 27 أيار 2020، جمعت فيها رئيسة الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً الزميلة سيلفانا اللقيس، المدير التنفيذي للمنتدى العربي للإعاقة الزميل محمد لطفي، والناشط الحقوقي المحامي سامر حمدان، بعنوان "نوو احتياجات خاصة أو أصحاب الهمم؟ ماذا عن الأشخاص المعوقين؟".

عالج المنتدون موضوع المصطلح المطلوب تحت مظلة حقوق الإنسان وفق النموذج الاجتماعي، ويعبر عن الأشخاص المعوقين كفئة لها حقوقها، كمواطنين كاملين المواطنة في المجتمع تحت سقف القانون، في مجتمع يحترم جميع أبنائه وبناته.

أدارت الندوة الناشطة شيرين الحسنية. لحضور هذه الندوة [اضغط/ي على هذا الرابط](#).

نحو نظام حماية اجتماعية دامج

بدعم من منظمة العمل الدولية واليونسيف في إطار مشروع أهداف التنمية المستدامة: تحويل الحوار الوطني من أجل تطوير نظام وطني شامل للحماية الاجتماعية في لبنان، ومشروع الشراكة لتحسين آفاق النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم: وظائف وتعليم شامل للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان، وبرنامج شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الحماية الاجتماعية الدامجة دعماً تقنياً إضافياً، بدأت سلسلة مكثفة من ورش العمل للخروج بنظام حماية اجتماعية دامج قائم على الحقوق في لبنان بعنوان عام يسعى إلى دعم إدماج وتمكين الأشخاص المعوقين. وقد انخرط "الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً" في ورش العمل، ضمن عدد من المحاور التي تضمنتها الخطة.

يذكر أن هذه الورش جاءت لتناقش ورقة أولية. ذلك بعدما سلطت الأزمة الاقتصادية لعام 2019 الضوء على الثغرات الرئيسية في نظام الحماية الاجتماعية في لبنان والتي تفاقمت جراء انتشار كوفيد 19. وقد أعدت ورقة مدنية من خلال مشاورات امتدت من شباط إلى آخر نيسان 2020 بين جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة اللبنانية والجهات الفاعلة الأكاديمية ومقدمي الخدمات الذين حضروا ورشة عمل بشأن الحماية الاجتماعية عُقدت في لبنان بالتعاون مع منظمة العمل الدولية واليونسيف ووزارة الشؤون الاجتماعية ومجموعة "بيوند" في شباط الماضي. وقدمت هذه الورقة مجموعة أولية من الاعتبارات لإجراء حوار بناء مع الحكومة، وتستكمل بيان جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة حول الاستجابة لأزمة كوفيد 19 وورقة الموقف التي تركز على كبار السن. نظراً لشدة القيود المفروضة على قدرات البلاد المالية، تدعو الحاجة إلى إجراء مشاورات معمّقة مع السلطات، وضمن حركة الإعاقة لتحديد أكثر الطرق إنصافاً وفعالية من حيث التكلفة بهدف بناء نظام حماية اجتماعية دامج يوفر دعماً وافياً لتمكين جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الأعمار.

على الرغم من كثافة العمل على هذه الورقة، واشتراك عدد من الوزارات المعنية بتطبيق القانون 220/2000 فيها، إلا أن السؤال الرئيسي الذي كان ينبغي أن يطرح قبل الحديث عن مسودة نظام حماية، أقصى ما يمكن أن يصل إليه هو مشروع قانون لاستراتيجية وطنية تضاف على مسودات الاستراتيجيات الوطنية التي عمل عليها المجتمع المدني بشكل عام ومنظمات الأشخاص المعوقين بشكل خاص.. السؤال الرئيسي هل توجد لدينا سياسات وطنية لضمان حقوق الفئات المهمشة في لبنان، هل توجد سياسيات في وصول المواطن إلى حقه في العمل اللائق؟ والوصول إلى الأماكن والمعلومات؟ والاشتراك في العملية الانتخابية بحرية واستقلالية؟ والتربية والتعليم الذي يحترم قدرات الجميع؟ والاقتصاد الوطني الذي يستثمر في الطاقات وينمي القدرات؟

هل تكمن مشكلتنا بقلة النصوص القانونية أم في عدم وجود سياسات تيسر للمواطن حصوله على حقوقه بغض النظر عن الوزارات المعنية بإيصال هذا الحق؟

"راصدك" - نشرة شهرية تصدر عن "مرصد حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان" بدءاً من أيار/ مايو 2020. إعداد وتحرير: الوحدة الإعلامية في "الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً" - LUPD بالتعاون والتنسيق مع إدارة البرامج والمشاريع في الاتحاد. ترحب النشرة بمقترحات الناشطين المعوقين ومساهماتهم، لمزيد من المعلومات، وللتواصل، زوروا موقع المرصد: <http://lphu.com/marsad/>